

دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية)

محمود أحمد حميد سنان السراجي

Tell: ٠٠٩٦٧٧٧٧٢٩٩٢٤٤

Email: mahalseraji@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تحديد دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية بأسلوب تحليلي، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي للمصادر والدراسات العلمية المتخصصة والتقارير الرسمية والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة في موضوع البحث واعتمدها أداة لجميع البيانات والمعلومات التي تتطلبها أهداف البحث، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج التي ركزت على الأدوار التي ينبغي للجامعات اليمنية القيام بها لترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية في مجالات: السلم السياسي والتشريعي، السلم الاقتصادي، السلم الأمني، السلم التربوي والتعليمي، السلم الثقافي والاجتماعي، والسلم الديني والفكري.

الكلمات المفتاحية: دور الجامعة، السلم الاجتماعي، دور السلم.

Abstract

The study aims to determine the role of universities in stabilizing the social peace in Yemen with use of an analytical method. The study depends on the inductive and analytical method for the resources; scientific specialized studies, official reports and recommendations had been concluded by conferences, scientific specialized seminars on the subject of research as well as use these resources as a tool of collecting data and information are required by study objectives. The study has been concluded to many results which focus on the roles that Yemeni universities should undertake to stabilize the social peace in Yemen.

Keywords: University, Social Peace.

أولاً- الإطار المنهجي العام للبحث:

١- مقدمة البحث:

تُعَدُّ الجامعات مراكز الإشعاع الحضاري والعلمي وتهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً، ومن هنا اهتمت الجامعات المعاصرة بتطوير أدوارها وخاصة نحو المجتمع بسبب التحديات التي تواجه المجتمعات من خلال التوسع في نشاطاتها وإسهاماتها في خدمة المجتمع وتطويره بكافة قطاعاته التنموية وبما يرسخ مسؤولياتها المجتمعية بكفاءة، ويؤدي إلى إيجاد حالة من التفاعل الهادف والتكامل لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة مشكلاته وقضاياها التنموية والاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي (الصيرفي، ٢٠٠٩، ٤١)، بالإضافة إلى توفير مناخ يتيح المشاركة الفاعلة في الرأي والعمل، والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته وفي مقدمتها ترسيخ السلم الاجتماعي (إبراهيم، ٢٠٠٢، ٧٦)، وهذا يتطلب إعادة تصميم أو تطوير أدوارها وخاصة الاجتماعية بسبب ما يواجهه المجتمع من تحديات وتغيرات وتفشي الظواهر السلبية (Davis and Others, 2006, 5). وبما تسهم به في تحقيق الاستقرار والتنمية وترسيخ الوحدة الوطنية، والتعايش السلمي والتنمية الاجتماعية، ويؤدي إلى صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة ويكون الولاء الأول فيها للوطن وليس للقبيلة أو العشيرة أو التنظيم أو الطائفة... الخ. (مهدي، ٢٠١٢، ١٧٢).

وعلى المستوى المحلي نجد بوضوح أنَّ هناك غياباً للمسؤولية الاجتماعية للجامعات في ترسيخ دورها في معالجة القضايا الاجتماعية والمشكلات ومن أهمها التفسخ الاجتماعي، واختلال السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية؛ وهو ما أدى إلى استمرار تفشي صراعات في العديد من المجالات، سواءً سياسية أو أمنية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية وكانت سبباً في تخلف المجتمع وانتهاك الحقوق والحريات على مستوى جميع المحافظات اليمنية بالإضافة إلى تمزق نسيج الوحدة الوطنية بسبب مصالح فئوية أو حزبية أو جهوية ضيقة أو طائفية مقنعة، وبدوافع متعددة يغلب عليها الارتهان والعمالة للخارج ونتج عنها تدمير البنية التحتية، وتعطيل التنمية المجتمعية، وتمزيق النسيج الاجتماعي وتفككه (طاهر، ٢٠١٩، ٥)، وهذا يتطلب من جميع المؤسسات الحكومية والأهلية القيام بدورها ومسؤوليتها في إرساء دعائم السلم الاجتماعي، ومنها الجامعات بوصفها المسؤولة عن التنمية التربوية والتعليمية لأفراد المجتمع، وبما يساعدهم على الإسهام في تجسيد وترسيخ القضايا الوطنية وتحقيق الاستقرار والألفة والوحدة بين كافة الشرائح الاجتماعية.

٢ - مشكلة البحث:

أشارت التقارير الرسمية الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني اليمني أن اليمن شهدت خلال تاريخها الحديث والمعاصر ولا تزال تشهد العديد من الأزمات والصراعات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية... الخ، والتي أنعكس تأثيرها على نقشي العديد من النتائج السلبية على جهود ترسيخ السلم الاجتماعي، ومنها تدني قيم الولاء والانتماء نحو الوطن لدى كثير من أفراد المجتمع، وتكريس الطائفية والمذهبية والمناطقية في الخطاب السياسي والديني والاجتماعي، بالإضافة إلى تهميش دور المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعات في الإسهام بمعالجة تلك القضايا وتعزيز السلوكيات الإيجابية وتنميتها نحو كافة القضايا الاجتماعية، ومنها ترسيخ قيم السلم الاجتماعي في أفراد المجتمع، وأكدت تلك التقارير على ضرورة قيام المؤسسات الجامعية بدورها في هذا المجال وفق دراسات علمية تواكب الاستفادة من التجارب والخبرات المماثلة في هذا المجال (رئاسة الجمهورية، ٢٠١٤، ١٧).

ومن خلال اطلاع الباحث ومتابعته وملاحظته لواقع دور الجامعات اليمنية نحو ترسيخ السلم الاجتماعي فقد ولد لديه شعورًا بأنَّ هناك ضعفًا شديدًا بل غيابًا كليًا لدورها في هذا المجال سواءً على مستوى معظم الأفراد أو المؤسسات في المجتمع اليمني، وغياب الرؤى والخطط الهادفة إلى تطوير دور الجامعات في معالجة القضايا الاجتماعية على المستويين الرسمي والشعبي ومنها السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى غياب الدراسات العلمية الهادفة إلى ترسيخ دورها في تنمية وتعزيز السلم الاجتماعي لدى الأفراد والمؤسسات المجتمعية، وتعدُّ هذه القضية مشكلة ينبغي دراستها وتقديم رؤية لدور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية، وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية؟

٣ - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص وتحديد الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية في ضوء تشخيص واستقراء المصادر والدراسات العلمية والتقارير المتخصصة، وذلك من خلال التعرف على الأسئلة الآتية:

- أ- ما لمنطلقات النظرية للجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية، في السلم الاجتماعي والدور الذي ينبغي أن تقوم بترسيخه بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الرسمية المتخصصة؟
- ب- ما دور الجامعات اليمنية في ترسيخ السلم الاجتماعي في المجالات: السياسية والتشريعية، الاقتصادية، الأمنية، التربوية والتعليمية، الثقافية والاجتماعية، والدينية والفكرية؟

٤ - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العديد من الجوانب، منها:

- أنَّ البحث يسهم في تقديم معرفة نظرية للجامعات والسلم الاجتماعي والدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في تحقيق الاستقرار والسلم والأمن والتنمية المجتمعية الشاملة، وبما يضيف للمكتبة اليمنية من معرفة يمكن الاستفادة منها من قبل الأفراد والمؤسسات في المجتمع اليمني بما يرسخ السلم والأمن والاستقرار وتقدم المجتمع.

- أنَّ النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات اليمنية الحكومية والأهلية والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، من خلال تزويدهم بالدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي، وبما يساعدهم في مراعاتها عند القيام بالخطط والبرامج والمشاريع التطويرية للجامعات اليمنية الهادفة إلى ترسيخ مسؤولياتها الاجتماعية.

- أنَّ النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد الباحثين والمهتمين في معالجة القضايا الاجتماعية، من خلال تزويدهم بالدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية وبما يسهم في إجراء مزيداً من الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال.

٥ - حدود البحث:

يتحدد البحث بالمحددات الآتية:

- الحد الموضوعي: تشخيص وتحليل دور الجامعات اليمنية في ترسيخ السلم الاجتماعي في المجالات: السياسية والتشريعية، الاقتصادية، الأمنية، التربوية والتعليمية، الثقافية والاجتماعية، والدينية والفكرية.

- الحد المكاني: جميع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية.

- الحد الزمني: تم تنفيذ البحث خلال العام الجامعي ٢٠٢١/٢٠٢٢م.

٦ - مصطلحات البحث:

أ- **الجامعات اليمنية:** يتبنى البحث تعريف الجامعات اليمنية الذي ورد في القانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الذي عرف الجامعة بأنّها: "كل مؤسسة أكاديمية تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي، حكومية أو أهلية أو خاصة وتتكون من كليتين على الأقل شريطة ألا تقل

مدة الدراسة فيها لمنح الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس أو ليسانس) عن (٤ - ٥) سنوات دراسية " (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠١٣، ٢).

ب- السلم الاجتماعي: يعرف السلم الاجتماعي إجرائياً في البحث بأنّه: العلاقة التي ترسخ الانسجام والتفاعل بين الأفراد والشرائح والفئات في المجتمع اليمني فكرياً وعقائدياً وسياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبما يمكنهم من العيش المشترك على أساس السلم والتفاهم والتعاون والأمن والأمان والسلم، وبما يعزز سلامة واستقرار وتقدم المجتمع.

٧- منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي للمصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية لتحليل وتحديد دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي باليمن.

٨- أداة البحث:

اعتمد البحث على الأدبيات والدراسات العلمية والتقارير المتخصصة بالجامعات والسلم الاجتماعي لجمع البيانات والمعلومات الهادفة إلى استقراء الدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات اليمنية في هذا المجال.

٩- إجراءات تنفيذ البحث:

لتحقيق أهداف البحث، قام الباحث بالعديد من الإجراءات التنفيذية، وهي كالآتي:

- جمع المصادر والكتب والدراسات العلمية والتقارير الرسمية الصادرة عن دور الجامعات المعاصرة الدولية والإقليمية والمحلية المتخصصة في تشخيص وتحليل ومعالجة المشكلات والقضايا الاجتماعية.
- دراسة وتحليل التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة في موضوع البحث على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- استقراء وتحليل المؤشرات التي أفرزها تسخ السلم الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع اليمني.
- استقراء المجالات والأدوار التي ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بها لترسيخ السلم الاجتماعي.

ثانياً - الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

الخلفية النظرية للبحث:

أ- يحتوي هذا الجزء على عرض أبرز المفاهيم النظرية المتعلقة بالبحث، وكذلك أبرز الدراسات التي تم الاستفادة منها، ويمكن عرضها بإيجاز شديد كالآتي:

١- الجامعة ومسؤولياتها الاجتماعية:

تعريف الجامعة:

(١) تعددت واختلقت تعريف العلماء والمفكرين للجامعة، منها:

- "مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمرحلة الثانوية" (عبد الوهاب وعبد المجيد، ٢٠١٨، ٤).

- تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلبتها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها تعليمًا نظريًا معرفيًا ثقافيًا يتبنى أسسًا أيديولوجية وإنسانية يلزمه تدريب مهني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة أفرادًا منتمين، فضلًا عن إسهامها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على مدد متفاوتة في المجتمع، وتؤثر في تفاعلات هؤلاء الطلبة المختلفة (البراعي، ٢٠٠٧، ٢٩٠).

- ذلك المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة المنفتحة بين المعلم والمتعلم وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة، وهي أيضًا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك بين الطلبة (صقر، ٢٠٠٥، ٤٩).

وفي ضوء التعاريف السابقة يستنتج الباحث أنَّها مؤسسة تربوية وتعليمية يلتحق بها الطلبة بعد إتمام دراستهم الثانوية؛ حيث تعمل الجامعة على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وإعداد الكفاءات العلمية في مختلف المجالات.

ب- أهداف الجامعة:

أوضحت المصادر العلمية أنَّ للجامعة المعاصرة ثلاثة مجموعات عامة من الأهداف، يمكن عرضها بإيجاز كالآتي (عبد الغفار، ٢٠٠٣، ١٤):

١- أهداف معرفية: وتتناول كل ما يتعلق بالمعرفة من حيث التطور أو الانتشار.

٢- أهداف اقتصادية: وتعمل على تطوير اقتصاد المجتمع وتزويده بكل ما يحتاجه من موارد بشرية وخبرات ومهارات.

٣- أهداف اجتماعية: ومن شأنها العمل على تماسك المجتمع واستقراره للتغلب على كل التحديات والمشكلات التي تواجهه، وتتمثل في الآتي:

- تقديم مجالات التدريب على المهن والحرف والإرشاد الزراعي والتثقيف الصحي.
- تنمية القيم والمبادئ بالاستفادة من التراكم العلمي والقيمي.
- الانفتاح على العالم ومواكبة المتطلبات المعرفية الحديثة.
- تطوير التكنولوجيا لخدمة الأفراد وتطويع وسائلها لخدمة الاقتصاد ورفاهية المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

- إعداد الباحثين والعلماء لقيادة المجتمع.
- إعداد الكفاءات الفنية القادرة على تطوير الإنتاج لتلبية احتياجات سوق العمل.
- إنجاز البحوث العلمية باستخدام أفضل الموارد بهدف تحقيق أكبر من القدرات وبتكاليف أقل.
- الإسهام في الحركة الفكرية والثقافية ونشر الوعي بين أفراد المجتمع.
- رفع القدرة الإنتاجية للفرد وجعل التعليم والتدريب عملية مستمرة لمواكبة التقدم الهائل في المعرفة.

ج- وظائف الجامعة:

على الرغم من تعدد أهداف الجامعة وتنوعها، فإنَّ مضمونها يتركز حول ثلاثة وظائف رئيسية، يمكن إيجازها في الآتي (العايشي، ٢٠١٧، ٢٥٦):

١- البحث العلمي: إنَّ الوظيفة الرئيسة لأي مؤسسة جامعية هي توسعة المعرفة من خلال نشاط الأساتذة في الجامعات ومراكز البحوث؛ حيث يحتاج هذا النشاط إلى آليات وتقنيات وتسهيلات وباحثين أكفاء فينعكس ذلك التقدم على مختلف المجالات بالفائدة والمنفعة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

٢- التعليم: تسهم الجامعة في تثقيف الطالب في مختلف مجالات المعرفة وتحاول العمل على تطوير قدراته التفكيرية بما تقدمه من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- خدمة المجتمع: تكمن هذه الوظيفة في الاستفادة من المعرفة المتطورة في الجامعات بشكل مباشر بغرض تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف وإمكانات المستفيد وحاجاته الفعلية.

د- المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

- ١- المفهوم: أوضحت المصادر والدراسات العلمية العديد من المفاهيم للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المعاصرة، منها:
 - "التزام على الجامعات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق الإسهام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل: محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل، وحل مشكلات الإسكان والمواصلات وغيرها" (Holmes, 1985, 7).
 - "التزام يتوجب على المؤسسات القيام بها تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المؤسسات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن" (Carroll, 1991, 5).
 - وتعرف أيضًا بأنها: "سياسة الجامعة التي تحمل البعد الأخلاقي تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة مع حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة" (العايشي، ٢٠١٧، ٢٥٢).
- ٢- الأهمية: تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في الآتي (العايشي، ٢٠١٧، ٢٥٥):
 - تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.
 - تحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.
 - تتيح الفرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.
 - تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
 - ترسيخ انتماء المجتمع والمتعاملين لها وتعزيز روح فريق العمل في المؤسسة؛ وهو ما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا، من خلال البحث المستمر عن أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.
- ٣- أبعادها ومجالاتها: هناك ثلاثة أبعاد ومجالات رئيسة للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، هي (أجانودو، ٢٠١٦، ٦٠):
 - البعد الاجتماعي: ويضع هذا البعد المجتمع وتطلعاته في جميع نشاطات الجامعات، وينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عمليات تشاركية بين الجامعات والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعات بإرضاء المجتمع، وتحقيق تنميته.
 - البعد البيئي: وهذا البعد يقوم بمراعاة الجامعات لآثار البيئة المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، ومكافحة التلوث البيئي.

- البعد الاقتصادي: ويتطلب هذا البعد من الجامعات دعم المشروعات الاجتماعية الإنتاجية، وتطوير التخصصات، وتحقيق جودتها لمواكبة المستجدات العالمية التي تلبى حاجات المجتمع.
- ٤- أنواعها: تقسم المسؤولية الاجتماعية للجامعات إلى العديد من الأنواع، منها (الغامدي، ٢٠١١، ٢٨):
- المسؤولية الدينية: وتعني التزام الجامعات بتنمية القيم الدينية بحسب أوامر الله ونواهيه، وهي مسؤولية واجبة ينبغي ترسيخها في جميع مؤسسات المجتمع.
- المسؤولية القانونية: وتعني قيام الجامعات بتنمية الوعي المجتمعي بمراعاة القانون والبعد عما يجرمه، وبقوانين المجتمع ونظمه وتقاليده.
- المسؤولية الأخلاقية: وتعني قيام الجامعات بتنمية المسؤولية الأخلاقية وهي حالة القدرة لدى أفراد المجتمع على تحمل تبعات أعمالهم وآثارها، وفق المبادئ والقيم الأخلاقية السامية.
- ٥- معوقات أدوار الجامعات في ترسيخ مسؤوليتها الاجتماعية: تواجه المؤسسات الجامعية عددًا من المعوقات عند ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية، يمكن عرضها بإيجاز كالآتي (عيشان، ٢٠١٥، ٣٧):
- معوقات إدارية: وتتضمن عدم وجود إدارة علاقات فعالة، ونقص الخبرات، وضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، وإغفال الإدارة العليا لإشراك المستويات الإدارية الأخرى عند عميلة اتخاذ القرارات، وضعف التواصل الفعال بين الإدارات والمجتمع.
- معوقات قانونية: وتشمل عدم وجود دستور اجتماعي أخلاقي، وعدم احترام التشريعات، والسعي لتحقيق المكاسب المادية.
- معوقات مالية: وتتمثل في عدم قيام الجامعات بتجويد مخرجاتها وفق متطلبات المجتمع الاقتصادية وتدني الموارد المالية المخصصة للجامعات في هذا الجانب.
- ويرى عواد (٢٠١٠، ١٩) أنَّ هناك جملة من المعوقات التي تواجه الجامعات، والتي تحد من ممارستها لمسؤولياتها الاجتماعية، أهمها: تعدد التعريفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، عدم ثبات البنى التحتية وتعرضها للتغير بشكل دائم، بطء استجابات مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع، إغفالها لخبرات الشركاء المجتمعيين والدراسين ومعارفهم، ومواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة، النظرة القاصرة لموضوع الاندماج في القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية بشكل دائم كقضايا تقع في صلب استراتيجيات الجامعات في إنجاز رسالتها وأولوياتها، عدم تشجيع معايير التوظيف والتنشيط والترقية للاندماج في فعاليات المسؤولية المجتمعية وقياداتها، قلة الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات، غياب الرؤية الشاملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته، وغياب التنسيق بين الكليات والمراكز في الجامعات فيما يتعلق بالأنشطة المتشابهة.

٢- السلم الاجتماعي:

أ- مفهوم السلم الاجتماعي:

- "التزام أفراد المجتمع طوعاً لتحقيق الأمن والأمان للآخرين، والابتعاد عن أشكال العنف المادية والمعنوية" (الكلوك، ٢٠١٢، ١٠٢).
- "أنَّ السلم الاجتماعي يمثل الأمن والأمان واللاعنف بكل أشكاله" (Oselly, 2015, 423).
- "السلم الاجتماعي هو الذي يعبر عن استقرار المجتمع وقوة بنيته، وسيادة الرفاهية والطمأنينة، وهو من الجوانب التي تنعكس على الحالة الأمنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يتأثر بها" (الخير، ٢٠١٦، ١٢).
- "التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف" (الغروي، ١٤١١هـ، ١٨).
- "التزام الأفراد بالقيم والمبادئ والمفاهيم والتوجهات والمواقف والسلوكيات الداعمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتفاعل مع الآخرين بإيجابية، وحسن التعايش، واللجوء إلى وسائل الحوار والقانون في حل النزاعات، وممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات دون إلحاق الضرر بالآخرين" (الششنية، ٢٠١٨، ٩).
- يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة أنَّ السلم الاجتماعي يركز على:
 - انتقال الفرد من حالة الصراع إلى حالة التعايش السلمي.
 - التعايش وترسيخ السلام والحوار مبدأ لحل النزاعات والحد من الفوضى.
 - ثقافة تحكم السلوك وتضبطها القوانين ومبادئ العدالة المتساوية بين الأفراد بكافة مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.
 - استقرار المجتمع بكل شرائحه والتحول إلى التنمية الشاملة، وممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات.

ب- أهمية السلم الاجتماعي:

- تكمن أهمية السلم الاجتماعي في كل دول العالم ولا سيما الدول النامية من خلال العديد من الجوانب، منها (همداني، ٢٠١٦، ٣٤):
 - يُعدُّ السلم الاجتماعي أمراً سياسياً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٤)، فالحاجة إلى الأمن حاجة أساسية؛ لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم، وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، ويدعو إلى الهجرة والتشرد، وتوقف أسباب الرزق؛ وهو ما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها؛ لذا كان من الأهمية بمكان أن أنزل الله شريعته لتحقيق أمن الناس وحفظ مصالحهم، وهدايتهم لما فيه سعادتهم في دنياهم وأخراهم.

- يُعدُّ السلم من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع بغرض تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتهم علامة صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهتراؤها دلالة سوء وتخلف.

ج- مبادئ السلم الاجتماعي وأسسها:

يستند السلم الاجتماعي إلى العديد من المبادئ والأسس، يمكن عرضها بإيجاز كالآتي (الطائفي، ٢٠٠٨، ١٨):

- الإرادة الحرة المشتركة: بحيث تكون الرغبة للسلم نابعة من الذات، وليست مفروضة تحت ضغوط أيًا كان مصدرها، أو مرهونة بشروط مهما تكن مسبباتها.

- التفاهم حول الأهداف والغايات: بحيث يكون القصد الرئيس من السلم هو خدمة الأهداف الإنسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية العليا.

- التعاون على العمل المشترك: من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

- صيانة السلم بأطر من الاحترام المتبادل ومن الثقة المتبادلة: وذلك بأن يتم الاحتكام دائمًا إلى القواسم المشتركة وإلى القيم والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها (العادلي، ٢٠٠٩، ٥).

- الاتفاق على إحلال الحوار بدلًا عن الصراع: من خلال وجود بيئة ديمقراطية لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة.

فيما أشار عبد الستار (٢٠١٦، ٣٢٥) إلى أنَّ مبادئ السلم الاجتماعي تتمثل في الآتي:

- العدالة: من خلال مبادئ السلم في المجتمع بارتباطها بحقوق الإنسان وبالأخلاق، والعدالة الاجتماعية.

- الحقوق والحريات: بمعنى أنَّ الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقه المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والسلام.

د- أهداف السلم الاجتماعي:

هناك العديد من الأهداف للسلم الاجتماعي منها ما يرتبط بأدوار الأمم المتحدة، ومنها ما يرتبط بالحكومات وغيرها، من أهمها ما يأتي (مركز هردو، ٢٠١٧، ١١):

- تنمية قيم احترام الحياة وكرامة الإنسان وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف وترسيخ السلم والأمن والاستقرار في المجتمع.

- ترسيخ أسس الاحترام الكامل والشامل لمبادئ السيادة والسلامة الوطنية والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة.

- تحديد الضمانات لصيانة وتطوير وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعية.

- الالتزام بتسوية الصراعات المجتمعية بالوسائل السلمية وتنمية ثقافة السلام والتعايش السلمي.
- تعزيز مبدأ المساواة والعدالة في الحقوق والفرص والواجبات بين الأفراد دون تمييز في النوع أو اللون أو العرق أو المنطقة.
- تنمية حق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات وفق ضوابط وقواعد شفافة.

هـ - أنواع السلم الاجتماعي:

- أوضحت المصادر العلمية أنَّ هناك العديد من الأنواع للسلم الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، يمكن عرض أبرزها بإيجاز شديد كالآتي (أبو دقن، ٢٠١٦، ١١٨):
- **السلم السياسي والأيدولوجي:** ويعني الحد من الصراع أو ترويض الصراع العقائدي أو العمل على احتوائه والتحكم في إدارة الصراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورة الحياة المدنية والعسكرية، وهذا النوع يقتضي نبذ الحروب والنزاعات المسلحة واعتماد المفاوضات لحل الخلافات بين المجتمعات والشعوب.
 - **السلم اقتصادي:** ويشير إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.
 - **السلم الديني والثقافي:** ويعنى التعايش الديني أو التعايش الحضاري، والمراد به أن تلتقي إرادة أتباع الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر من دون استثناء عمومًا، وكذلك يشمل مواطني الدولة الواحدة التي تتباين فيها ثقافتهم وأعرافهم ودياناتهم.

و - مجالات السلم الاجتماعي:

- أوضحت المصادر العلمية أنَّ للسلم الاجتماعي مجالات عديدة، يمكن عرضها بإيجاز شديد كالآتي (سعدون، ٢٠١١، ١٧):
- **المجال الأمني:** ويتمثل في نزع السلاح وإعادة دمج المتحاربين لاسيما في مجال إصلاح قطاع الأمن مثل تدريب الشرطة والقوات المسلحة، وذلك بالقيام بنشاطات مدنية تقوي الدولة والمجتمع وتقطع كل سبيل لاستعادة السلاح وعدم العودة للتناحر (عدم الرجوع للاقتتال)، ويقصد بنزع السلاح استعادت كل الآليات والقطع النارية التي تستخدم في المعارك قصد الحاق الأذى بالأشخاص والممتلكات والتي تكون بحوزة قوات غير نظامية، كما أنَّها تخلق وظائف اجتماعية واقتصادية، ويكون منصوص عليها ضمن المفاوضات، وترتكز مكونات نزع السلاح على توفير مبالغ نقدية وحوافز مادية أخرى.
 - **المجال الاقتصادي والاجتماعي (التنمية الاجتماعية):** وذلك من خلال عملية مخططة وموجهة متعددة تحدث تغيير في المجتمع وتحسن ظروفه وظروف أفراده ومواجهة مشاكله وإزالة العقبات والاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات وبما يحقق التقدم والنمو والرفاهية؛ حيثُ إنَّه لا سبيل للتنمية الاجتماعية إلا

بتقليص الفقر ومحاولة القضاء عليه، ومكافحة المجاعة، والسعي لتحسين تغذية المجتمعات وحفظ الصحة العامة والقيام بقطاع السكن وتطويره والنهوض بقطاع التربية والتعليم.

- **المجال الإنساني:** ويتمثل في إعادة اللاجئين وحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال إعادة اللاجئين والمهجرين قسراً وتبني حماية حقوق الإنسان في البيئة التي تعرضت إلى نزاعات مسلحة أكثر أهمية وتحتاج لجهود كبيرة مقارنة بغيرها، كالحق في الحياة، الحق في التغذية، وحماية حقوق الأطفال والشرائح المهمشة، وكذلك مراعات أولوية بعض الحقوق على غيرها في بيئات ما بعد النزاع كالحق في الحياة، عدم المساس بالسلامة الجسدية، الحق في التغذية، حقوق الأطفال والشرائح الأكثر هشاشة.

- **المجال السياسي:** يتمثل في إقامة نظام ديمقراطي (حكم تشاركي) وترسيخ دولة القانون والحكم الراشد من خلال استقلال السلطة السياسية وتكامل السلطة السياسية مع المجتمع المدني واختيار المجتمع المدني للسلطة السياسية وتجسيد السلطة لإدارة المجتمع المدني وتحقيق أهدافه وضمان مصالحه، والحث على إقامة قضاء ناجع مستقل ومرن يتميز بالشفافية والانصاف، والتداول السلمي للسلطة عن طريق نظام انتخابات دورية ونزيهة، وحرية الصحافة، وزيادة قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.

- **المجال الثقافي:** ويشمل السلم الاجتماعي في هذا المجال العديد من الثقافات السلمية التي ينبغي ترسيخها لدى أفراد وشرائح المجتمع، منها (بغداد، ٢٠١٢، ٣٧):

- أ- ثقافة السلم الاجتماعي.
- ب- ثقافة التعايش السلمي.
- ج- ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر.
- د- تعزيز المنظومة الثقافية الأخلاقية.

ز- **متطلبات السلم الاجتماعي:**

لا يمكن أن يتحقق السلم الاجتماعي إلا من خلال ضرورة توفير العديد من المتطلبات منها (خضير، ٢٠١٥، ٤٦٢):

- **ترسيخ العدل والمساواة:** المجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون، وينال كل ذي حق حقه، ولا تمييز فيه لفئة على أخرى، هذا المجتمع تقل فيه دوافع العدوان، وأسباب الخصومة والنزاع.

- **ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع:** إذا كان المجتمع يعيش نوعاً من التنوع والتعدد في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية أو ما شاكل ذلك من التصنيفات، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمن حقوقهم، ومصالحهم المشروعة في ظل النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي، ويتطلب ترسيخ الحوار بمرتكزيه التسامح والعدل، ومقوم السلم وأسلوبه الكوني الذي

يدور بين اندفاع الواحد/ الذات نحو الآخر وبين رجوع منه/ من الآخر، وما يتذرع به من احتمالات التعدد والتنوع والاختلاف. (معارز، ٢٠١٧، ١٥).

وأشار بعض الباحثين إلى أن متطلبات السلم الاجتماعي تتمثل في الآتي:

- إدارة مشكلات تماسك الدولة والمجتمع: وذلك من خلال تجسيد إدارة التنوع وتجاوز المشكلات بعملية تنظيم الهياكل والعمليات التي تتحول بمقتضاها العناصر المتفرقة في إقليم معين إلى المشاركة الفعالة، من خلال مشروع اجتماعي شامل يرمي إلى تحقيق الانسجام والتلاحم للمجتمع.

- ترسيخ دور النخب الاجتماعية: إن قيام النخبة بأداء دور الاندماج المجتمعي يهيئ السبل لها لأداء دور التعبئة الاجتماعية التي تمثل قاعدة الانطلاق لأي فعل تنموي؛ إذ لا تتوحد موارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع بالنخب بأدائها، وهذا ما يكفل تحقيق الوحدة والانسجام والتكامل (عمران، ٢٠١٨، ١٥٩).

- إعادة بناء الثقة المجتمعية: من خلال القيام بإجراءات بناء الثقة من خلال مجموعة من النشاطات والمستلزمات والآليات السياسية والقانونية متفق عليها بصورة مقبولة وتتجسد أهمها (دوملي، ٢٠١٤، ٥٤):

- تعزيز منظومة الضمانات للحريات والحقوق: الضمانات على الصعيد الداخلي تكون على نوعين:
أ- توفير الضمانات العامة: وتشمل جميع أفراد المجتمع وتعدده ومكوناته واتجاهاته وهي ضمانات مكرسة دولياً وتختص بحقوق الإنسان وتكرس بدساتير وطنية تتضمن آليات تطبيقها واتباعها واحترامها.
ب- توفير الضمانات الخاصة: وتشمل توفير مستوى معين وإجراءات فعلية لحماية الأقليات من التهديدات النابعة من إجراءات صنع القرار التي تتبعها الأغلبية، وهذه الضمانات تكرر أسس السلم المجتمعي.

- تمكين المرأة: يتركز جوهر دور المرأة في السلم المجتمعي على أساس تشجيع وتعزيز الحركة النسائية، وتتناول كذلك حقوق المرأة والمساواة والأهداف الاجتماعية الواسعة.

- ترسيخ نظام الحوكمة: تمثل الأطر السياسية والقانونية بمثابة المقومات الرئيسة للحوكمة وهذه الأطر هي المحددات وأحد الشروط المسبقة لتعزيز سيادة القانون التي تحقق للأفراد حقوقهم ومصالحهم.

كما أشار عمران (٢٠١٨، ١٦٠) إلى ضرورة توفر المتطلبات الآتية:

- ضمان المصالحة الوطنية: تتجسد بوجود إرادة سياسية حقيقية، والشروع بعملية تصفية المجتمع من مظاهر التسلح ونزع السلاح واعتماد القوانين لتعزيز إدارة مؤسسات الدولة وضم جميع الأطراف التي

قد تكون نشبت منها صراعات وأن تقوم عملية المصالحة الوطنية بمعالجة قضايا الماضي في السياق المجتمعي.

- **ترسيخ دور المجتمع المدني:** أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني تشتمل على أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع المراحل المتصلة بالحياة الاجتماعية ويبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو في حماية الحقوق والحريات ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، كما تشمل قضايا متنوعة مثل توفير المعرفة والخبرات وتقديم النصيحة في عملية المصالحة، والمساعدة الفنية للمنخرطين في عملية بناء السلام وتكوين وجهة نظر محايدة في بعض الأحيان من المنظمات غير الحكومية للتوثيق بما في ذلك تسجيل الانتهاكات، وتسهيل الحوار والاشتراك في الوساطات، من خلال الوظيفة التعبيرية للمجتمع المدني في التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- **إصلاح الإرث السياسي:** يُعدُّ من الحلول المناسبة لتسوية الصراعات والنزاعات التي يحتاج إلى إنضاج بنية سياسية تستند إلى آليات ديموقراطية حقيقية تمثل قاعدة سياسية ذات أسس شرعية حديثة ومستقرة ومقبولة من جميع الفئات والتكوينات الاجتماعية تقوم على أساس الشراكة المتساوية بين جميع الأطراف التي تنبذ العنف وبأشكال وأساليب حديثة ومختلفة من عهد التنازع والتسلط؛ الأمر الذي يؤدي إلى زوال حالة الاحتقان المجتمعي، ومن ثمَّ إيجاد آلية انتقالية تحقق الاستقرار الدائم وبناء سلم اجتماعي مستدام.

- **ترسيخ الأسس الدستورية:** تعبر القواعد الدستورية عن الإطار الذي يُوَظِر الدولة، فهي تتضمن القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسية والسلطات والهيئات والعلاقات التي تجري بينهم وبين شكل الحكم وصيغة النظام السياسي وكذلك الآليات والوسائل التي تجري بها ممارسة السلطة، ووصف للضمانات الأساسية للحقوق والحريات.

- **ترسيخ دور المؤسسات التربوية والتعليمية:** يكمن دور المؤسسات التربوية والتعليمية ولاسيما الجامعات في تكريس نشاطاتها وتعاليمها بما يصب في خدمة وتوعية المجتمع وإبعاده عن أساليب التعصب والانغلاق والعسكرة والعنف ومبادراتها في تطوير برنامج المناهج الدراسية المناسبة والبحث في موضوعات تطور ثقافة السلم والتعايش السلمي ونبذ العنف من زاوية أن عد المناهج أحد أهم مفاصل العملية التعليمية والمرآة العاكسة لفلسفة التعليم في الجوانب المعرفية والسلوكية.

- **الحد من تأثير القوى والشخصيات الاجتماعية النافذة:** إنَّ هناك قوى وشخصيات لها مصالح في استمرار الصراع والنزاع فستعارض تحت عناوين شتى مشروع السلم والتعايش؛ لذلك ينبغي الحد من تأثيرها وفق برامج واضحة (بغداد، ٢٠١٢، ٤٣).

وأخيراً تؤكد الأمم المتحدة أنه من أجل تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلم الاجتماعي فإن ذلك يرتبط بالعديد من المتطلبات، أهمها (مركز هردو، ٢٠١٧، ١٠):

- تشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلمية والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون.
- تعزيز الديمقراطية والتنمية والاحترام لجميع حقوق الإنسان والحريات والأساسية والتقيدها.
- تمكين أفراد المجتمع على جميع المستويات من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق بين الآراء وحل الخلافات بالوسائل السلمية.
- القضاء على الفقر والامية وتقليل الفوارق بين الأفراد وداخل الشرائح والطبقات الاجتماعية.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفئات المهمشة من خلال التمكين والتمثيل على قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرار.
- القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والكراهية بين الأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعية، وما يتصل بذلك من تعصب.

ح- المعوقات التي تواجه السلم الاجتماعي:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه السلم الاجتماعي واستقراره، من أهمها (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦، ١٤٠):

- تدني القيم الروحية والأخلاقية في الدول ولا سيما النامية منها كاحترام الأسرة، وإيثار المروءة والعفو والتكافل الاجتماعي، وتقديس العمل النافع وغيرها.
- الضعف الشديد في الإلتقان والاعتزاز باللغة الوطنية وعدم إجادة اللغات الحديثة.
- محدودية المشاركة الثقافية وخاصة في الدول النامية؛ حيث تقتصر على فئات معينة.
- غياب وضعف العمل الديمقراطي وتنميته في الدول النامية.
- وأشار محمد (٢٠١٣، ٦١ - ٦٢) إلى العديد من المعوقات التي تواجه السلم الاجتماعي، منها:
 - تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية أما عامة الأفراد المنتمين فهم أغلبية صامتة ولا تساهم بالنشاط السياسي، وضعف التوجه نحو الجانب الاجتماعي من قبل الأحزاب أو التنظيمات السياسية.
 - النظرة السلبية للأحزاب السياسية من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب إليها أو جدوى هذه الأحزاب في الممارسة السياسية.

- ممارسة الديكتاتورية داخل الأحزاب السياسية في الدول النامية؛ حيث نجد أنّ رئيس الحزب أو أمينه العام يتفرد بالقيادة دون أدنى اعتبار لبقية الأعضاء المنتسبين؛ وهو ما أدى إلى أنّ الولاء داخل الحزب ليس للمبادئ ولكن الولاء لقائد الحزب.

- تزايد الأحزاب الدينية المتطرفة: وهي التي تتبنى فكرة معارضة الدولة ومهاجمتها وتكفيرها وتدعو للثورة والتمرد للإطاحة بالدولة، ولا تعترف بالدستور وترفض الديمقراطية والتعددية السياسية، وتتلقى الدعم والتمويل من دول خارجية، وتقوم بإجراء تدريبات للقيام بأعمال تخريبية، وتشكل هذه الأحزاب خطراً مباشراً على أمن المجتمع واستقراره وسلامته .

- ارتباط معظم الأحزاب في الدول النامية بدول خارجية وتتلقى منها الدعم المادي بهدف المعارضة للعملية السياسية في البلاد، وبعضها يرى أنّ الكفاح المسلح هو الكفيل بإعادة الحقوق.

- غياب دور ومسؤولية المؤسسات التربوية والتعليمية في معالجة قضايا ومشكلات المجتمع، ومنها ترسيخ السلم الاجتماعي.

- ضعف الموارد الطبيعية، وضعف أو غياب البنية الصناعية، وتدني حجم الإنتاج المحلي؛ الأمر الذي تمخض عنه بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بطالة و فقر وديون، ساعد في بروزها طبيعة الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار القائمة في هذه الدول. وأخيراً أشار محافظة وآخرون (٢٠٠٦، ٢٠١٣) إلى المعوقات الآتية:

- نقشي ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع التي تعني عدم التوازن بين معدل القوى العاملة وفرص العمل المتاحة؛ حيث نجد أنّ البطالة لا تُعدّ في أغلب الأقطار النامية أمراً مستهجناً إنما المستهجن في الموضوع هو سوق العمل المحلي الذي يشكو من البطالة بين صفوف عمالته الوطنية، وفي الوقت نفسه نجده يستقدم عمالة وافدة تعادل في حجمها البطالة التي يعانيتها، وهذا يُعدّ نادر الحدوث لكنه موجود على أرض الواقع في سوق العمل المحلي.

- ارتفاع معدلات الفقر بين السكان في الدول النامية بسبب العديد من العوامل، منها ضعف سياسة الإصلاح الاقتصادي، وبعض برامج الخصخصة غير الناجحة وتفشّي الفساد في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية والأهلية، والإجراءات الضريبية غير المناسبة، بالإضافة إلى تدني إسهام المرأة في التنمية، وضعف فاعلية المؤسسات الحكومية والأهلية لتنظيم الفقراء، وضيق نطاق الحماية الاجتماعية، والركود الاقتصادي العالمي، ومن هنا نجد أنّ الفقر يسهم بتبعات اقتصادية واجتماعية تؤثر في الأمن والاستقرار وتفشّي الأمراض الاجتماعية، وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، وضعف المستوى الصحي، والتهميش، وضعف المشاركة في الحياة العامة، ويسهم كذلك في انعكاسات سلبية على وضع المرأة والأطفال.

٣- واقع الجامعات اليمنية ومسؤولياتها الاجتماعية:

أ- نشأة الجامعات اليمنية:

ظهرت جهود إنشاء الجامعات اليمنية في بداية السبعينيات من القرن العشرين في عام ١٩٧٠م، ومن ثم فإِنَّ عمر التعليم الجامعي في اليمن يتعدى الخمسة عقود، إلا أنه شهد توسعاً كبيراً خاصة في العشرين السنة الأخيرة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وقد جاء هذا التوسع نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان، وتلبية لحاجة المجتمع اليمني؛ حيث تطور أعداد الجامعات الحكومية في معظم المحافظات اليمنية، ويمكن عرضها كما هو موضح في الجدول رقم (١):

جدول (١)

تطور الجامعات اليمنية الحكومية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ٢٠٢٠م

م	الجامعة	سنة التأسيس	عدد الكليات الإنسانية	عدد الكليات التطبيقية	إجمالي عدد الكليات
١	جامعة صنعاء	1970	13	10	23
٢	جامعة عدن	1970	14	8	22
٣	جامعة تعز	1995	6	7	13
٤	جامعة الحديدة	1996	8	7	15
٥	جامعة إب	1996	5	5	10
٦	جامعة نمار	1996	3	7	10
٧	جامعة حضرموت	1996	7	6	13
٨	جامعة عمران	2007	5	1	6
٩	جامعة البيضاء	2008	4	1	5
١٠	جامعة حجة	2011	2	1	3
١١	جامعة صعده	٢٠١٨	٢	١	٣
١٢	جامعة ابين	٢٠١٩	١	٢	٤
١٣	جامعة سينون	٢٠١٨	١	١	٣
١٤	جامعة ٢١ سبتمبر	٢٠١٧	١	٣	٤
١٥	جامعة جبلة	٢٠٢٠	٠	٣	٣

المصدر: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، ٢٠٢٠، ٣١)

ب- أهداف الجامعات اليمنية:

أشار قانون الجامعات اليمنية رقم (٨) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م إلى أهداف الجامعات اليمنية؛ حيث نصت المادة (٥) أن الجامعات اليمنية تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٠، ٩-١٠):

- ١- إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلبة في ميادين المعرفة المختلفة، تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء، مع الاهتمام والتركيز على:
 - أ- رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل.
 - ب- تكوين الثقافة العامة الرامية إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم.
 - ج- ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة التابعة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة، وتصورها للكون والإنسان والحياة.
 - د- تكوين مهارات التفكير العلمي الابتكاري الناقد.
 - هـ- اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة، وتسخيرها لحل المشكلات بفاعلية وكفاءة.
 - و- تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقييمها.
 - ز- تنمية المواقف والمهارات الإيجابية نحو العمل بشكل عام، مع التركيز على تنمية روح التعاون والعمل الجماعي والقيادة الفاعلة، والشعور بالمسؤولية والالتزام الأخلاقي.
 - ح- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتكنولوجيا، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.
 - ط- تنمية الاتجاه الإيجابي للطلاب لمفهوم التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة.
- ٢- العناية باللغة العربية وتدريبها وتطويرها، وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم، وذلك بوصفها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته.
- ٣- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
- ٤- الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.
- ٥- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة، مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.
- ٦- الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقديم العلوم.
- ٧- إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير، والنشر، وبما لا يتعارض مع عقيدة الأمة وقيمها السامية ومثلها العليا.
- ٨- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد، بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد، والمشاركة التي تكثف الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.
- ٩- توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية، بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

١٠- العمل كمؤسسة مسؤولة عن تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.

١١- الإسهام في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعات العام والخاص، وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.

١٢- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعات العام والخاص، وذلك من خلال الإسهام في برامج الإعداد والتأهيل في أثناء الخدمة.

ج- وظائف الجامعات اليمنية:

تسعى الجامعات اليمنية إلى تحقيق أهدافها من خلال قيامها الوظائف الرئيسة السائدة في الجامعات المعاصرة، المتمثلة بالآتي:

١- وظيفة التعليم والتدريس:

تُعَدُّ وظيفة التعليم والتدريس أولى الوظائف التقليدية للجامعة وأساس وجودها، وتتمثل بتقديم تعليم على مستوى عالٍ من المعرفة والتطبيقات العلمية في كافة المهن والتخصصات المختلفة، ورفع قدرات المتعلم، وتطوير فهمه لمجتمعه ولعالمه، وقدرته على التكيف فيه بكل مرونة، فلم تعد مسؤولية الجامعات مقتصرة على التعليم المتخصص فحسب، لكنها تقوم بتنظيم التعليم بحيث يساعد المتعلم على تعليمه الذاتي، ويساعده على شق طريقه إلى اكتشاف أسرار مهنته، وما يزيد من أهمية هذه الوظيفة في وقتنا الحاضر هو تحول النظرة إلى التعليم على أنه عملية استثمارية واقتصادية وإنتاجية، وَمِنْ ثَمَّ صار العنصر الحاسم في التنمية والتغير الاجتماعي والثقافي (الحاج، ٢٠١٣، ١٧٧).

ولو نظرنا إلى واقع هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية سنجد أنها تعتمد الأساليب التقليدية في التعليم؛ حيث يتم الاعتماد على ملازم مقررة، يطغى عليها جمود المناهج، وأساليب الإلقاء وتلقي المحاضرات، وقلة في الكتب والمراجع والأنشطة المصاحبة، وغير ذلك من جوانب القصور التي تقف أمام اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات الأساسية التي يحتاجها في واقع العمل، والوظائف والمهن (الشرعي، ٢٠٠٠، ٦٩).

كما أنَّ معظم المناهج المعتمدة جاءت في أطر نظرية تعليمية تستند إلى المحاضرة داخل قاعة المحاضرات، وتتقصها الدراسة التطبيقية ذات الطبيعة التدريبية والعلمية لدرجة كبيرة، فيكون الخريج في هذه الأقسام عارفاً لوفرة من المعلومات، إلا أنه لا يعرف أن يعمل شيئاً، كما يلاحظ كثرة عدد الطلبة؛ حيث لا يتيح فتح مجال المناقشة مع الطلبة، والرد على كافة أسئلتهم خاصة أنَّ القاعات لا تتوفر فيها الوسائل التعليمية الحديثة، إضافة إلى افتقارها إلى مراجعة مناهجها بصورة دورية ومنظمة، وضعف تفاعلها مع محيطها الخارجي، وهو ما أثر في برامجها؛ حيث ظلت على حالها لسنوات عديدة دون أي

تحديث ومراجعة، وهذا ليس مستغرباً في غياب الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس، ليقوموا بعملية المراجعة والتحديث، وارتباط الكثير منهم بأعمال أخرى خارج نطاق الجامعة، وهذا يعني أنّ الجامعات اليمنية تعمل في غياب التنظيم والتقويم لمعرفة مستوى أدائها الوظيفي (الأغبري، ٢٠١٣، ١٠٦).

٢- وظيفة البحث العلمي:

يُعَدُّ البحث العلمي من الوظائف الحديثة التي تضطلع بها الجامعات ويستند إليها التعليم بمفهومه المعاصر، وتتمثل هذه الوظيفة في تنمية مهارات الطلبة في القيام بالبحث والدراسات وكتابة التقارير والمقالات، وما إلى ذلك من تكوين عادات التقصي والبحث والتحليل، وكلما تحسن البحث العلمي تحسن أداء الجامعة وارتفع مستواها، لتصبح قادرة على القيام بوظيفة البحث العلمي (الحاج، ٢٠١٥، ١١٥). ونظراً لأهمية البحث العلمي في تقدم المجتمع وتطوره فقد حدد قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م بعض الأهداف التي تؤكد أهمية البحث العلمي إنتاجاً ونشراً في رسالة الجامعة، وينص القانون في المادة (٥) منه على الآتي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٠، ٣):

- تطوير المعرفة بإجراء البحث العلمي في مختلف مجالاتها سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.

- تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة، مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.

وبالنظر إلى الواقع في الجامعات اليمنية والاطلاع على العديد من الدراسات والتقارير الرسمية نجد أنّها تواجه ضعفاً في الموازنات المعتمدة لها من وزارة المالية، ونجد أنّ وزارة المالية دائماً تطالب بتخفيض بند الإنفاق على البحوث العلمية، وينظر إليه وكأنّه كمالٍ مع أنّ ما ينفق على الأبحاث العلمية في الجمهورية اليمنية يعادل (٥%) فقط من إجمالي الدخل المحلي، في حين يبلغ (٢٢%) في الكويت، و(٢٨%) في الأردن، و(٣٤%) في مصر، و(١١%) في السعودية؛ لذا نجد فشل الجامعات اليمنية في الاستفادة من الأبحاث العلمية الحالية، وتقدم بشكل مجهود فردي وغالبيتها مرتبطة بالباحثين وبقدراتهم وإمكانياتهم المحدودة، كما نجد التحكم الإداري والصعوبات الكثيرة التي تواجه الباحثين تزيد من تعميق أزمة البحث العلمي وإبعادها عن الإمكانيات والدعم والتشجيع اللازم للباحثين، إضافة إلى أنّ عضو هيئة التدريس يعامل معاملة أي موظف عادي في الجامعة، وربما يحصل موظفون إداريون على امتيازات أفضل من عضو هيئة التدريس (الأغبري، ٢٠١٣، ٣٠٢).

لذلك نجد أنّ أداء هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية لا يزال مهمشاً وفي أضيق الحدود وأنّ البحث العلمي لا يحظى باهتمام كبير من الحكومات اليمنية المتعاقبة، وتفقر الجامعات للثقافة والتقاليد البحثية، كذلك عدم توفر الإمكانيات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية فضلاً عن ضعف الحوافز المشجعة لقيام

أعضاء هيئة التدريس بالدراسات والبحوث، ولا توجد هيئة وطنية تتولى دعم وتنظيم مجالات البحث العلمي ومراقبتها (الخلواني، ٢٠١٣، ٢١).

٣- وظيفة خدمة المجتمع:

نصت أهداف الجامعات اليمنية على وظيفة خدمة المجتمع بوصفها نوعاً من أنواع الشركة المجتمعية، من خلال إجراء البحوث التطبيقية لحل مشكلات المجتمع، وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية لمؤسسات وقطاعات المجتمع، وتنظيم برامج تدريبية وتأهيلية في أثناء الخدمة للعاملين في مؤسسات المجتمع، لرفع مستوى أدائهم، كما استحدثت العديد من المراكز هدفها الأساسي خدمة المجتمع، كما حدد القانون تلك الأهداف حدد الجهة المسؤولة عن تحقيقها؛ حيث تنص المادة (١١) الفقرة الأولى أن من اختصاصات مجلس الجامعة رسم السياسة العامة للجامعة، بما يحقق رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، والتأهيل والتدريب لتلبية احتياجات التنمية الشاملة في البلاد، وعلى الرغم من نص قانون الجامعات اليمنية على أهداف خاصة بخدمة المجتمع تعميقاً لمبدأ الشراكة المجتمعية، فإن الواقع يشير إلى ابتعاد الجامعات اليمنية عن مجتمعاتها، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي توصلت إلى قلة توفر سياسات محددة ومحكمة في مختلف مجالات التعليم العالي (قبول، تأهيل، بحث علمي، خدمة مجتمع...)، وقد توصلت عدة دراسات علمية إلى ضعف ممارسة الجامعات اليمنية لأدوارها في خدمة المجتمع وانعدام الشراكة المجتمعية فيما يتعلق بالبحوث العلمية والاستشارات والبرامج التدريبية والتوعوية والتثقيفية (مكرد، ٢٠١٣، ١١٦).

تعددت أدوار ومسؤوليات الجامعات في خدمة المجتمعات المحلية والقومية واتسعت، وبدلاً عن جعل التعليم في متناول أكبر عدد من الطلبة اتسع هذا المفهوم ليشمل الطلبة غير الجامعيين، ثم امتد ليشمل المجتمع كله، ومحاولة الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد، وتشجيع كل فرد ومساعدته على تطوير نفسه بقدر ما تسمح به قدراته وتطويرها، لتمكينه من حل مشكلاته وتنمية مهاراته وتحسين ظروف حياته، ليستغل في ذلك ذكاءه وقدراته استغلالاً علمياً سليماً، وقد شملت تلك الخدمات نوعيات متباينة من فئات المجتمع، منها: ربات بيوت، قادة دول، عمال صناعة، رواد فضاء، ونزلاء سجون (عبد الحميد، ٢٠١٣، ١٣٧).

ومن الملاحظ أن هذه الوظيفة في الجامعات اليمنية محدودة في بعض الجامعات وغائبة في البعض الآخر منها، والمحاولات التي تبذل في الجامعات الكبيرة عرضية ومؤقتة وفي أضيق الحدود، وهذا يدل على أن الوظيفة الثالثة للجامعات اليمنية لا تزال بعيدة ولم توضع في حسابات قادة الجامعات (الحاج، ٢٠١٥، ١٧٩).

وتمتد الخدمات الموجهة للمجتمع لتشتمل على توفير تعليم تخصصي محلي موجهاً لفئات عديدة من المجتمع بفتح كليات وفصول مسائية أو صيفية أو بالمراسلة، وتوفير مراكز للتعليم والتدريب المهني والوظيفي المستمر، وتعليم الكبار، وإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية، وإقامة المحاضرات العامة، والمعارض، والحفلات المختلفة الدينية والأدبية والترفيهية، وتقديم البحوث والاستشارات، والقيام بالخدمات الصحية، والإرشاد الزراعي وإصلاح الأراضي، والإشراف على بعض الصناعات، وربما في كل شيء تقريباً، وعلى سبيل المثال أجريت دراسة على أعضاء هيئة التدريس بالولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على ما يقدموه من خدمات للمجتمع، وتبين أنهم يقدمون (٢٣) خدمة لمجتمعاتهم من خلال برنامج تعليم الكبار، وبرامج التعليم المستمر، وتنظيم الأسرة، وتوجيه المستهلكين، وتنمية خبرات العمل، ورعاية الأقليات، وتوفير الخدمات الفنية والمكتبية، وغير ذلك من الخدمات، وصارت الجامعات أكثر ارتباطاً بالكيان القومي والسياسة العامة، والأزمات الفكرية، والأوضاع الدولية، والحرب والسلام، وذلك من خلال عقد المؤتمرات المشتركة، وتبادل الخبرات والخبراء، وعقد حلقات نقاشية لنوعيات محددة من قادة الدول والمجتمع، وتدارس الحلول أو بدائلها المحتملة (الحاج، ٢٠٠٧، ١١١).

د- المعوقات المؤثرة في دور الجامعات اليمنية في ترسيخ مسؤولياتها المجتمعية:

هناك العديد من المعوقات التي أثرت ولا تزال تؤثر في دور الجامعات اليمنية في ترسيخ مسؤولياتها نحو معالجة القضايا الاجتماعية، ويمكن عرضها بإيجاز كالآتي:

- إنَّ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وتوالي الصراعات، وحدوث فراغات سياسية، من أكبر العوامل المؤثرة في مؤسسات الدولة عموماً، ومؤسسات التعليم خصوصاً ومنها الجامعات (الحاج، ٢٠٠٩، ١٤).

- التغيرات الاقتصادية التي شهدتها اليمن والناجمة عن الصراعات والحروب عبر مراحلها التاريخية المختلفة أدت إلى عجز الموازنة العامة للدولة واستنزاف الموارد وتفشي البطالة وتراجع سعر العملة الوطنية؛ وهو ما جعل الدولة تقلص الموارد المالية للمؤسسات المجتمعية، ومنها الجامعات فأضعف قدرتها على القيام بدورها ومسؤولياتها الاجتماعية (الهادي، ٢٠٠٥، ٢٤٧).

- إنَّ النمو السكاني المتزايد الذي شهدته اليمن وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين المقرون بتصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي جعل الجامعات عاجزة عن تلبية ذلك وأثر في برامجها المجتمعية بدرجة كبيرة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٣، ٣٣٦).

- الهجرة الداخلية والنزوح السكاني إلى المدن الرئيسية في عموم المحافظات اليمنية الذي نتج عنهما الإقبال المتزايد على الجامعات اليمنية؛ الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام بتلبية ذلك وأضعف دورها في معالجة المشكلات والقضايا المجتمعية (الحاج، ٢٠٠٩، ١٤٣).

- وأشار المعمري والحاج (٢٠١٧، ٧٠-٧١) إلى العديد من المعوقات، منها:
- قصور قانون الجامعات اليمنية واللوائح التنظيمية، واستراتيجياتها وبرامجها، وغيرها من الوثائق الرسمية عن الإشارة إلى دور الجامعات في ترسيخ مسؤولياتها المجتمعية، سواءً لمنسوبيها أو المستفيدين منها من أفراد المجتمع.
 - غياب الندوات والمؤتمرات العلمية أو اللقاءات، أو أنشطة جامعية نحو معالجة المشكلات والقضايا المجتمعية.
 - توفر مناهج تعليمية قديمة وبمحتوى تقليدي يركز على الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، وبعيدة عن حاجات الدارسين والمجتمع، وغير مشجعة على الابتكار والتفكير الناقد، وتقييد أعضاء هيئة التدريس بحرفية محتواها، والاعتماد على الملازم والمذكرات المنسوخة من مراجع قديمة، وبأنشطة شكلية وأساليب ووسائل تعليم وتعلم تركز على الحفظ، وبأدوات وأساليب تقييم تقيس الحفظ والاستظهار، ولم تبذل جهود حقيقية لتطوير المناهج تواكب التغيرات المتسارعة في العلوم الحديثة والمعارف، وبما يرسخ السلم الاجتماعي.
 - عجز الجامعات اليمنية أو أغلبها عن استشرف آفاق المستقبل بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شلت من قدرتها على استشرف آفاق مستقبلها ومستقبل مجتمعا والتطلع إلى مستقبل أفضل، والعمل على محاولة تشكله والسير نحوه، بدليل تجاهلها لقضايا السلم الشامل، ولهذا نجد ندرة لدراسات متكاملة يقوم بها فريق بحثي متعدد التخصصات أو عقد مؤتمر قومي، ليتناول مستقبل الجامعات اليمنية وخيارات السير نحوه أو الالتفات للمخاطر المستقبلية، ومن ضمنها ظاهرة السلم الاجتماعي.
 - غياب البحوث والدراسات والكتب التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات اليمنية في معالجة المشكلات والقضايا المجتمعية والاقتصار على البحوث والدراسات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس لأغراض الترقية أو الدراسات العليا.

ثالثاً - الدراسات السابقة:

- دراسة المالك (٢٠٠٩): هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المنظمات الأهلية في السلم الاجتماعي في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت مجموعة من المقابلات الشخصية، كما اعتمدت على الاستبانة والمقابلة بوصفهما أدوات لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:
- أنَّ مستوى السلم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني ضعيف، ويوجد ضعف في فهم مقومات ومبادئ السلم الاجتماعي.

- أكدت أنّ ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي أثر سلبياً في تفعيل ثقافة السلم الاجتماعي.
- دراسة عواد (٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الشباب الجامعي في بناء المجتمعات واستقرارها، واستعرضت دور الجامعات في صقل شخصياتهم وتزويدهم بالخبرات التي تعزز مسؤوليتهم المجتمعية، تجاه القضايا التي تواجه المجتمع، وكذلك استعرضت ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها على السلم الأهلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على المصادر والوثائق والبيانات الرسمية أدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:
- اقتراح إطار عام للتدخل لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية والسياسية والوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.
- دراسة بالموثي (٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى معرفة دور المناهج التعليمية في تحقيق ثقافة السلم الاجتماعي؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد على الأسلوب المكتبي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ التربية استندت إلى أسس اجتماعية، وحرصت على تنشئة جيل قادر على التكيف مع السلوك المرغوب داخل مجتمعه، وتنظيم العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، وأن المناهج التعليمية لها دور مهم في تحقيق التفاعل الاجتماعي والثقافي والحضاري الفعال، كما توصلت الدراسة إلى أنّ المناهج التعليمية تمثل حلقة الوصل بين السلم الاجتماعي من نواحي نظرية وإطار فكري والسلم الاجتماعي واقعاً بين الأفراد والمجتمعات.
- دراسة آدم (٢٠١٧): هدفت الدراسة إلى معرفة دور التعليم في تنمية السلم الاجتماعي وترقيته؛ ولتحقيق الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي، من خلال وصف الظاهرة، ثم الوقوف على حيثياتها، والعوامل المؤثرة فيها، واعتمدت على المراجع والدراسات ذات العلاقة أدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:
- أنّ التعليم هو الأداة الأكثر أهمية في تكوين القيم والمبادئ، وترسيخ القيم، ومن هنا تبرز أهمية وأدوار التعليم في تحقيق السلام الاجتماعي.
- أنّ إصلاح التعليم وتوجهه نحو الدعم لثقافة السلم الاجتماعي يجب أن يبدأ بتغيير أسلوب التعليم ليكون أكثر تشاركاً وتفاعلاً، وتغيير نوعية التعليم من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة وتحقيق مبدأ التعليم للجميع، وتغيير لغة التعليم؛ لتكن هادفة لتعزيز الانتماء والهوية العربية الإسلامية وتوفير بيئة تعليمية مناسبة، ورفع قدرات المعلمين، وأكدت أنّ المؤسسات الأكاديمية مطالبة بتعزيز ثقافة ومفاهيم السلم الاجتماعي.
- دراسة الششنية (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم وأهمية السلم الاجتماعي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتطويري، وطورت الباحثة استبانة لقياس مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم وأهمية السلم الاجتماعي، وطبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (٣١٥) طالباً وطالبة، فاستجاب منهم (٢٦٦) بنسبة استجابة

(٤٤.٤٤%)، واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أنّ مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم السلم الاجتماعي وأهميته متوسطاً، وتبين أنه لا توجد فروق في مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم وأهمية السلم الاجتماعي تعزى لمتغيرات الجنس والتخصص والحالة الاجتماعية والمستوى الدراسي.

- دراسة عبد الوهاب وعبد المجيد (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الطلاب والشباب ودور الجامعة في نشر ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي وترسيخ قيم وثقافة السلم المجتمعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت إلى عدة نتائج، أهمها:

- تتسم الجامعة بأنّها مؤسسة متعددة الأهداف في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع؛ لذلك لها كيانها الاجتماعي لأنها مجتمع نسيجها لأساس العلاقات الإنسانية، وذلك يتيح تعدد المجتمعات داخلها.

- تسهم الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية في تدريب الشباب لأداء أدوارهم من خلال رفع مستوى وعيهم وإدراكهم التام بطبيعة أدوارهم الاجتماعية.

- دراسة أبي عميرة (٢٠١٨): هدفت الدراسة لبيان ما يمكن للجامعة أن تؤديه من دور فاعل ومؤثر في المجتمع ضمن واجباتها ومهامها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي من خلال إقامة علاقة تشاركية فاعلة بينها وبين المجتمع وتوظيف ما تملكه من قيادات فكرية ومعرفية وبحث علمي في دراسة كافة قضايا المجتمع ومحاربة أي ظواهر سلبية تظهر في المجتمع وتعيق نموه وتطوره، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال الاستعانة بالمصادر العلمية المتنوعة المتعلقة بموضوع الدراسة أو القريبة منه، وكذلك الاستفادة من آراء المختصين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة مفادها أنّ الجامعات الأردنية الحكومية لا تؤدي مسؤولياتها المجتمعية التي تُعدّ من وظائفها الأساسية وليس لها أي دور مؤثر في قضايا المجتمع المختلفة، ويرجع ذلك إلى عدة معوقات ترد إلى أسباب مختلفة من أبرزها عدم تمتع الجامعات بالاستقلالية والتدخل الخارجي المتنفذ في قرارات وسياسات الجامعات وأسس قبول الطلبة وعدم وجود مصادر تمويل واستثمار تدعم ميزانياتها من الأسباب المهمة في تردي أوضاعها وعجزها عن القيام بمسؤولياتها المجتمعية.

- دراسة الخطيب (٢٠١٩): هدفت الدراسة إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المضمون أداة لجمع البيانات، واقتصرت عملية التحليل على الوصف الكيفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي والتجاري لدى المجتمعات الغربية في السبعينيات من القرن الماضي، وانتقل إلى قطاع التعليم العالي مطلع الألفية الثالثة.

- يتسم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية بالقصور والضعف والتجاهل، وقلة انتشاره واستيعابه بالصورة المطلوبة، وكذلك تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية لوزارات التعليم العالي والجامعات من وجود وحدات خاصة تعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية، واقتصرت الجهود العربية على عقد المؤتمرات والدراسات وتأسيس عدد قليل من المنظمات والجوائز المعنية بالمسؤولية الاجتماعية مؤخرًا.

- وجود عدد من المعوقات التي تحد من تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، أبرزها: ضمور منظومة القيم، وغياب القيادة الأخلاقية، وضعف الوعي والحس الوطني والديني لدى منتسبي الجامعات، وضعف الإرادة السياسية، وسوء الإدارة الجامعية، ونقص السياسات والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والافتقار إلى برامج التدريب والتأهيل في القيادة والإدارة والحوكمة والتنمية الشاملة والمستدامة.

- وجود عدد من التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات العربية بما فيها الجامعات، أبرزها: العولمة، وتقنيات الاتصال والمعلومات، وضعف الإنتاج المعرفي والتنمية البشرية، وتنامي المخاطر الاجتماعية، وتصاعد وتيرة العنف والتطرف والإرهاب، واندلاع الحروب، وتشتت الجهود وغياب الشراكة والتعاون الرسمي.

- تنوع متطلبات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية، تتوزع على ستة محاور، هي: الحكومات والسلطات الرسمية، والمؤسسات الجامعية، والقيادة والأخلاق، والحوكمة، والمؤسسات الإعلامية، ثم المجتمع المحلي والشراكة المجتمعية.

- دراسة هنس وآخرين (2017) Hunis.& Others: هدفت الدراسة إلى التحقق من توفر مقومات السلم الاجتماعي في سنغافورة، معتبرةً تعزيز المفهوم من أهم مقومات السلم الاجتماعي؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي من خلال دراسة الواقع، كما أجرى الباحثون مجموعة من المقابلات الشخصية مع بعض النخب السياسية والأكاديمية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أنَّ السلم الاجتماعي يتطور يومًا بعد يوم في سنغافورة رغم أنَّه يسير ببطء فإنَّ هناك مقومات أصبحت متوفرة ولها قواعد متبناه أهمها: تحقيق الديمقراطية، إصلاح التعليم، وتوطيد العلاقة داخل المجتمع بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والدولة، وبين مؤسسات المجتمع المدني.

يتضح من خلال دراسة الدراسات السابقة وتحليلها أنَّه تم الاستفادة منها في الجوانب الآتية:

- إبراز أهمية البحث ومشكلته وأهدافه.

- الاسترشاد بالمراجع والكتب والدراسات العلمية المتخصصة في موضوع البحث.

- صياغة الخلفية النظرية للبحث.

- تحديد منهج البحث وأدوات جمع البيانات والمعلومات.

- عرض النتائج وتحليلها.

رابعاً- عرض نتائج البحث (دور الجامعات اليمنية في ترسيخ السلم الاجتماعي):

(١) عرض نتائج البحث:

يتضح من خلال دراسة واستقراء الخلفية النظرية والدراسات السابقة وتحليلها، وكذلك واقع الجامعات اليمنية ودورها في ترسيخ مسؤولياتها نحو المجتمع في معالجة مشكلات وقضايا المجتمع، ومنها السلم الاجتماعي أنّ هناك غياباً كلياً لدور الجامعات اليمنية في ترسيخ مسؤولياتها في تشخيص وتحليل المشكلات والقضايا والاحتياجات المجتمعية ومعالجتها، ومنها ترسيخ السلم الاجتماعي في اليمن، وهذا يتطلب ضرورة تحديد دورها في عملية تنمية وترسيخ السلم الاجتماعي، وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال:

ما دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية؟ ولمعرفة ذلك قام الباحث بالرجوع إلى المصادر والدراسات والتقارير والقوانين المنظمة للجامعات اليمنية والجامعات الإقليمية والدولية، وتوصل البحث إلى العديد من الأدوار التي ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بها في هذا الجانب، ويمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

١- دور الجامعات في ترسيخ السلم السياسي والتشريعي:

ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها ومسؤولياتها في ترسيخ السلم السياسي والتشريعي في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال القيام بإعداد الخطط والبرامج والدراسات والاستشارات العلمية التي تساعد المؤسسات السياسية والتشريعية في المجتمع في ترسيخ السلم السياسي والتشريعي، من خلال القيام بالآتي:

- الإسهام في توفير المناخ السياسي الذي يمكن أفراد المجتمع من الممارسات الإيجابية وإبداء الأفكار البناءة في مواجهة الانفتاح على الآراء والثقافات السياسية الأخرى التي تسهم في تحقيق أمن الوطن سلامته واستقراره.

- إعداد وتنفيذ الحلقات الحوارية السياسية والقانونية التي تنمي مبادئ وقيم السلم السياسي والتشريعي لدى أفراد المجتمع وبما يمكنهم من الإسهام في ترسيخها في المجتمع.

- توجيه وتوعية أفراد المجتمع للإسهام في الحفاظ على الذاتية الثقافية الإيجابية الخاصة بالبلاد، والتعامل مع الثقافات السياسية والتشريعية الأخرى من أجل الإثراء المتبادل في جميع المجالات، والحد من الصراع والهيمنة السياسية من طرف سياسي واحد.

- تطوير السياسة التربوية والتعليمية الجامعية وبما ينعكس على تهذيب سلوك أفراد المجتمع، وتثقيفهم سياسياً وتشريعياً، وتنظيمها وتنمية القيم السياسية والتشريعية التي تساعد في تنمية السلم تجاه الوطن واستقراره وتنميته.
- إعداد وتنفيذ برامج لتحسين ووقاية اتجاهات أفراد المجتمع الإيجابية من آثار السياسات والتشريعات التي تمزق النسيج الاجتماعي وترسخ ثقافة العنف والكراهية السياسية بين أفراد وشرائحه الاجتماعية.
- ترسيخ التنمية التوعوية الثقافية السياسية والتشريعية لدى أفراد المجتمع وبما يمكنهم من الإسهام في نشر قيم السلم السياسي والتشريعي في المجتمع.
- إنشاء المراكز الاستراتيجية المتخصصة في دراسة قضايا السلم السياسي والتشريعي في المجتمع اليمني وتقديم الرؤى السياسية والتشريعية للنظم الحاكمة وبما يرسخ سلامة واستقرار الوطن.
- إعداد برامج لإقامة المؤتمرات والندوات السياسية والتشريعية التي تساعد على تنمية قيم الولاء والانتماء للوطن وسلامته واستقراره وإشراك أفراد المجتمع فيها بفاعلية.

٢- دور الجامعات في ترسيخ السلم الاقتصادي:

- ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها الريادي في معالجة قضايا السلم الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال القيام بإعداد الخطط والبرامج والدراسات الاستشارية العلمية الهادفة إلى:
 - تقديم الاستشارات العلمية في إعداد الرؤى للمؤسسات الاقتصادية الحكومية والأهلية الهادفة إلى اعتماد قيم اقتصادية ثابتة تساعد على تقدم وتطور واستقرار الوطن.
 - إجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تشخيص ومعالجة قضايا البطالة والفقر والعوز الاقتصادي لأفراد المجتمع.
 - تطوير السياسة الاقتصادية الناجحة وبما يسهم في معالجة الانهيار الاقتصادي في البلاد.
 - تشخيص ومعالجة مشكلات انهيار العملة الوطنية التي أثرت على أداء جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
 - استغلال الموارد الطبيعية والمعدنية وبما يساعد المؤسسات ذات العلاقة في تحسين وتطوير وتجويد أدائها بهدف رفع المستوى الاقتصادي للبلاد.

٣- دور الجامعات في ترسيخ السلم الأمني:

- ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها ومسؤولياتها في عملية ترسيخ الأمن في المجتمع، وذلك من خلال إعداد الخطط والبرامج والدراسات والاستشارات العلمية الهادفة إلى:
 - إعداد البرامج لتنمية الوعي الأمني بين أفراد المجتمع في الحفاظ على سلم المجتمع اليمني وأمنه واستقراره.

- إعداد برامج لتنمية الحس الأمني لدى أفراد المجتمع، وكذلك تنمية القيم الوطنية لديهم لتمكينهم من الإسهام في الدفاع عن وطنهم، والتأكيد على التمسك بالوحدة الوطنية، والعمل على تنمية وعيهم بالأخطار الأمنية التي تؤدي إلى التفرقة والتمزق الاجتماعي والتمييز بين الأفراد.
- ترسيخ أهمية دور الطلبة في القيام بعملية نشر الوعي الأمني بين أفراد المجتمع.
- ترسيخ الشراكة مع المؤسسات الأمنية في تشخيص وتحليل ومعالجة الظواهر الأمنية السلبية، ومنها الجرائم بكافة أنواعها التي تؤثر في أمن المجتمع واستقراره.
- الإسهام في إحداث تحول حقيقي للمؤسسات الأمنية إلى العمل المؤسسي وبما يحد من الممارسات السلبية السائدة في أداؤها.
- إعادة هندسة السياسة الأمنية في البلاد وفق متطلبات السلم الاجتماعي.

٤- دور الجامعات في ترسيخ السلم التربوي والتعليمي:

- ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها ومسؤولياتها في ترسيخ السلم التربوي والتعليمي في المجتمع من خلال إعداد الخطط والبرامج والدراسات والاستشارات العلمية الهادفة إلى:
- إعادة صياغة محتوى الأهداف التربوية والتعليمية للجامعات وبما يرسخ البعد السلمي للتعليم الجامعي وأهميته ودوره في سلامة المجتمع واستقراره.
- إعادة هندسة محتوى المناهج وطرق التدريس والأنشطة الجامعية وفق متطلبات ترسيخ الوعي بتنمية السلم في مختلف التخصصات العلمية.
- إعادة تصميم دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نحو توجيه الطلبة خلال عملية التعليم والتعلم والبحث العلمي وفق أبعاد ومتطلبات ترسيخ السلم المجتمعي الشامل، وبما يحقق أمن واستقرار المجتمع.
- ترسيخ التربية السلمية في أثناء المحاضرات الدراسية بهدف تنمية التربية والتنشئة والوعي لدى الطلبة وتوجيههم وإرشادهم نحو أهمية السلم الاجتماعي في المجتمع.
- إكساب الطلبة قيمًا ومعايير سلوكية سلمية تربوية وتعليمية تتوافق مع المجتمع وحاجاته وإشعارهم بأهمية المواطنة واحترام قواعد الضبط والتنظيم والتزام القوانين والسلوك التربوي السلمي داخل المجتمع.
- ترسيخ فهم وإدراك الطلبة لدور السلم التربوي والتعليمي وأهميته في تحقيق سلامة واستقرار الوطن والمجتمع، وتخطي الحواجز النفسية، وتعزيز العلاقة فيما بينهم وبين المؤسسات المجتمعية.
- ترسيخ الوعي بالسلم لدى الطلبة وأفراد المجتمع نحو تحقيق السلم التربوي والتعليمي من خلال إدراك آثار الظواهر التي تؤدي إلى تفكك المجتمع، وأهمية تعزيز التعاون في القضاء عليها.

- تنمية شخصية الأساتذة المعرفية والمسالمة وتحسينها وحمايتها، بوصفهم قدوة حسنة يقتدى بهم الطلبة ويهتمون بما يقولون، ويزودهم بمعلومات عن أهمية السلم الاجتماعي في أثناء المحاضرات؛ لأنَّ الطالب يُعَدُّ الأستاذ خزانًا كبيرًا من المعلومات التي ينبغي الاستفادة منه، واستغلاله بأفضل صورة واعية في الجانب المعرفي.

- تنمية قيم الانتماء والولاء لدى الطلبة والثقة بأنفسهم وبالآخرين، ومحاربة الجهل، بكافة أنواعه وبما يرسخ السلم الاجتماعي في المجتمع.

- توفير البنى والهياكل الطلابية، مثل الجمعيات والأندية الطلابية والاتحادات الطلابية وجماعات الحقوق المدنية.

٥- دور الجامعات في ترسيخ السلم الثقافي والاجتماعي:

ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها في ترسيخ السلم الثقافي والاجتماعي من خلال إعداد الخطط والبرامج والدراسات والاستشارات العلمية الهادفة إلى:

- إعداد برامج لتنمية معرفة وثقافة ووعي المؤسسات المجتمعية وقياداتها نحو حماية الآداب وثقافتها، وحماية الأحداث من الجرائم، وتقديم خدمات اجتماعية وإنسانية عديدة تؤدي إلى الخروج من دائرة ثقافتها ومعارفها التقليدية الصارمة نحو مكافحة التفسخ الاجتماعي وتقديم معرفة وثقافة اجتماعية تؤدي إلى توثيق العلاقة بين الجامعات وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة.

- إعداد برامج لتنمية الوعي الثقافي بالآثار الناتجة عن الجرائم التي تؤدي إلى تفشي الظواهر السلوكية السلبية المخلة بالسلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

- إعداد برامج لتنمية السلم الثقافي والاجتماعي من خلال إعداد دورات وندوات ولقاءات وتنفيذها في الجامعات والكليات والنوادي والمراكز الاجتماعية، إلى جانب القيام بحملات وقوافل ترسيخ الوعي بالسلم التي ترفع شعارات مخاطر التفكك الاجتماعي والقيام بتبني معارض متخصصة في هذا المجال لدى الأفراد في المجتمع.

- التوعية بأهمية الحفاظ على الذاتية الثقافية والارتقاء بالفكر والسلوك الإنساني لدى الأفراد في المجتمع لمجابهة الهيمنة الثقافية الدخيلة التي تستهدف الأفراد وتقدهم القدرة على الشعور بالاستقرار والأمان والسلام في جوانب الحياة المختلفة، والثقافة بوصفها عملية متجددة لا تعني أن إنسانًا أو مجتمعًا معينًا قد حصل من المعارف والعلوم والقيم ما يجعله على قمة السلم الثقافي، أو أنه وصل إلى الغاية القصوى، وإنَّما دلالات التهذيب والتقييم تعني التجدد الذاتي، أي: تكرار التهذيب ومراجعتها وتقويمها وإصلاح اعوجاجها.

- تأكيد أهمية التكامل مع أجهزة المجتمع ومؤسساته الأخرى كالأُسرة والمدرسة والإعلام وغيرها في ترسيخ السلم الاجتماعي.

- دراسة وتشخيص المشكلات الاجتماعية ومعالجتها وأهمية الاحتياجات الاجتماعية التي أصبحت ضرورة ملحة وخاصة في ظل التلوث الأخلاقي، وضعف الوعي الاجتماعي، وذلك من خلال إرشاد الطلبة وأفراد المجتمع الذين انحرفت أخلاقهم وسعوا للإتيان بسلوكيات تتعارض مع قيم المجتمع، ما جعلهم في صدام مع المجتمع ومؤسساته، وبما يعرضهم للمساءلة والوقوع تحت طائلة القانون، وضياع مستقبلهم.
- الإسهام في تنمية الإدراك لأهمية دور الأسرة في السلم الاجتماعي بوصفها النواه الأولى في المجتمع لما لها من خصائص أساسية مميزة لها عن سائر المؤسسات الاجتماعية.
- تنمية مفاهيم الهوية والانتماء، والتوعية بمهددات السلم الاجتماعي، وتدريب المواطنين على المحافظة على الأسرار الوطنية والقومية.
- تنمية الشعور بالانتماء للمجتمع؛ وهو ما يجعل الفرد متأثرًا ومؤثرًا بمن يعيش معهم، وذلك من خلال تنمية معارفهم تجاه الواجبات والحقوق والتصرف بوعي ومسؤولية مجتمعية.
- التوعية بأهمية ترسيخ مبادئ الدفاع الاجتماعي الذي يقصد به بأنه مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات الوقائية والعلاجية والتنموية التي يلتزم بها الأفراد في مجال الدفاع الاجتماعي وحماية للمجتمع من حدوث الانحراف ووقايته من آثاره، والدفاع عن من وقع في ذلك من أفرادهم وتأهيله ومعاملته إنسانيًا ليعود مواطنًا صالحًا للمجتمع في إطار السياسة الاجتماعية في المجتمع، ولكي نقوم السلوك المنحرف أو الإجرامي.
- وضع الآليات الهادفة إلى ترسيخ التضامن الاجتماعي في الحد من ارتفاع معدلات تفاقم الجريمة، وإيجاد سبل الحماية الكفيلة في مواجهة الاختلالات المفاجئة والمؤلمة من خلال قيام المؤسسات الاجتماعية بدورها في حماية الأفراد وحثهم على الإصلاح والعودة للمجتمع بوصفهم أفرادًا منتجين ضمن الخطة المستقبلية.

٦- دور الجامعات في ترسيخ السلم الديني والفكري:

- ينبغي على الجامعات اليمنية القيام بدورها ومسؤولياتها في ترسيخ السلم الديني والفكري من خلال إعداد الخطط والبرامج والدراسات والاستشارات العلمية الهادفة إلى الإسهام في:
- تطوير دور الجوامع والمساجد وأهميتها بوصفها مؤسسات دينية تربية تسهم في تكوين المجتمع السليم وترسيخ السلم بين أفرادهم، وجمع شملهم، وتكوين ثقافتهم الاجتماعية وتصوراتهم المشتركة.
- تنمية الوعي بأهمية التربية الدينية الصحيحة لمختلف الفئات المجتمعية ودورها في ترسيخ السلم الاجتماعي.
- تنمية القدرة لدى الأفراد نحو إدراك الأحداث والظواهر الدينية والفكرية المخلة بالسلم الاجتماعي التي تهم كل شرائح المجتمع وتحليلها.

- ترسيخ دور أفراد المجتمع بالإسهام في مجابهة الحملات الفكرية والدينية المضللة أو المشوهة أو المغرضة على الثقافة المحلية ومصادرها ونظمها المخلة بالسلم الاجتماعي.
- الإسهام في ترسيخ مفهوم القدوة الدينية والفكرية باعتبار أن القدوة تسهم في تنمية السلم الديني والفكري في المجتمع؛ حيث تمثل القدوة الحسنة لأفراد المجتمع؛ كونها تساعد على بث جملة من المفاهيم التي تلفت انتباههم تجاه القيم الفكرية والسلوك الفكري القويم.
- إعداد الآليات والوسائل التي تساعد على ترسيخ منهج الوسطية وحسن التفكير والتدبر والتعقل لدى أفراد المجتمع.
- تشجيع أفراد المجتمع على أهمية ودور حرية الرأي وقبول الرأي الآخر مهما كان مخالفاً لما يظن أنه الحق، وكذلك على أدب الخلاف والاختلاف، ومنهج الحوار من خلال الممارسة العملية ومن المعينات التي تساعد البيئة الجامعية على تحقيق السلم الفكري والعمل على غرس قيم الاعتزاز بالهوية الدينية.
- إقامة المحاضرات التي تركز على أهمية السلم الفكري لدى الطلبة وأفراد المجتمع.
- إقامة المعارض الثقافية ومعارض الكتاب والندوات والمسرحيات التي ترسخ السلم المجتمعي وغيرها من وسائل توصيل الفكر والثقافة مثل الرسوم والقصص وغيرها.
- ترسيخ قيم العدل بين الطلبة وأفراد المجتمع وإنصافهم في المتابعة والاهتمام بهم والنصائح لهم وتبادل الحب والاحترام والتقدير معهم، وغير ذلك من الأشياء التي تعكس الطمأنينة وتغرس الثقة في النفوس التي تؤسس للوعي الفعال تجاه السلم الفكري لديهم.

٢) الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

١- الاستنتاجات:

- بناءً على النتائج التي تم عرضها، يستنتج الباحث الآتي:
- إن غياب دور الجامعات اليمنية في الإسهام بدراسة وتشخيص المشكلات والقضايا المجتمعية المتعلقة بالسلم الاجتماعي جعلها في عزلة عن دورها بوصفها مؤسسات علمية مسؤولة عن تقدم المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره.
- أن استمرار الدور التقليدي للجامعات اليمنية في تقديم المعرفة المتقدمة البعيدة عن حاجات المجتمع ومتطلباته وأمنه وسلامته أفقدها دورها الريادي والمأمول منها الذي ينبغي أن تمارسه في المجتمع اليمني.

٢- التوصيات والمقترحات:

- في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بالآتي:
- تعديل قانون إنشاء الجامعات اليمنية وبما يؤدي إلى تطوير أهدافها ووظائفها ومسؤولياتها وفق متطلبات السلم الاجتماعي.

- إصدار التشريعات القانونية التي تضمن تحول الجامعات اليمنية إلى مؤسسات علمية حقيقية لها مسؤولية مجتمعية وباستقلالية كاملة وبما يمكنها من الإسهام في معالجة قضايا السلم الاجتماعي.
- تطوير التوجهات الاستراتيجية للجامعات اليمنية وبما يرسخ دورها ومسئوليتها نحو معالجة القضايا الاجتماعية وفق أبعاد ومتطلبات السلم الاجتماعي.
- إعداد الخطط والبرامج والمشاريع الهادفة إلى وضع الآليات والأساليب العلمية لترجمة الأدوار التي ينبغي القيام بها لترسيخ السلم الاجتماعي.
- توفير الموارد البشرية والمالية والمادية... الخ التي تمكن الجامعات اليمنية من القيام بأدوارها في عملية ترسيخ السلم الاجتماعي.
- توفر الرؤية والقناعة والإرادة لدى النخب السياسية الحاكمة وإدراكهم لأهمية ودور الجامعات اليمنية الريادي في معالجة قضايا السلم الاجتماعي.
- إنشاء المراكز البحثية والاستشارية المتخصصة في الجامعات اليمنية الهادفة إلى دراسة وتحليل المشكلات والقضايا الاجتماعية، ومنها قضايا السلم الاجتماعي.
- إجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى وضع الرؤى والتصورات والبرامج لتطبيق دور الجامعات اليمنية في ترسيخ السلم الاجتماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المراجع العربية:

١. إبراهيم، مجدي عزيز. (٢٠٠٢). المنهج التربوي وتحديات العصر. عالم الكتب، القاهرة.
٢. أحاندو، سيسي. (٢٠١٦). متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع. مجلة دراسات جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد (٤٢).
٣. آدم، أسماء حسين. (٢٠١٧). دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته. كلية العلوم الاجتماعية والاقتصادية. جامعة بحري، السودان.
٤. الأغبري، علي عبد الحق. (٢٠١٣). عوائق التعليم الجامعي وآثارها السلبية على التنمية في الجمهورية اليمنية - الأسباب والعلاج "برنامج دعوة لإصلاح سياسة التعليم الجامعي في اليمن - واقع التعليم الجامعي في اليمن": دراسة ميدانية. ط(١)، مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٥. بالموشي، عبد الرزاق. (٢٠١٤). دور المناهج التعليمية في تحقيق ثقافة السلم الاجتماعي. جامعة الوادي، الجزائر.

٦. البراعي، وفاء محمد. (٢٠٠٧). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري. ط(١)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.
٧. بغدادي، عبد السلام. (٢٠١٢). السلم الوطني (المدني): دراسة اجتماعية - سياسية. سلسلة كتب ثقافية شهرية، ع(٣)، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٨. جقبوب، مريم. (٢٠١٧). إشكالية السلم الاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية في العالم العربي - دراسة حالة في الجزائر ٢٠٠٨-٢٠١٦. رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
٩. الحاج، أحمد علي. (٢٠٠٧). مسيرة تحديث التعليم في اليمن حتى الوقت الحاضر وتحدياته المستقبلية واستراتيجية تطويره. كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
١٠. الحاج، أحمد علي. (٢٠٠٩). دراسة تشخيصية لأوضاع التعليم العالي في اليمن. المجلس الأعلى للتخطيط، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
١١. الحاج، أحمد علي. (٢٠١٣). أساليب استشراف مستقبل التخطيط التربوي الاستراتيجي. دار المتفوق، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
١٢. الحاج، أحمد علي. (٢٠١٥). التعليم الجامعي في اليمن جذوره وعوامل تشكله. دار النبأ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
١٣. خضير، منير هاشم. (٢٠١٥). الطائفية السياسية وأثرها في السلم المجتمعي. مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع(٥٢)، السعودية.
١٤. الخطيب، محمد مطهر. (٢٠١٩). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تميمتها في ضوء التحديات المعاصرة. المؤتمر العلمي الرابع المنعقد في ٢٤-٢٥ يوليو ٢٠١٩م، جامعة حضرموت، الجمهورية اليمنية.
١٥. الخولاني، لينا عبدالله محمد. (٢٠١٣). بناء تصور مقترح لتطوير الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام العلمية في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة. رسالة ماجستير، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.
١٦. الخير، نعيمة. (٢٠١٦). السلم الاجتماعي وازمة الدولة الريعية - حالة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
١٧. أبو دقن، عمر عباس. (٢٠١٦). التنمية الاجتماعية لتعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي - دراسة حالة ولاية القضارف. أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
١٨. الششنية، منى نمر أنيس. (٢٠١٨). مدى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم وأهمية السلم الاجتماعي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع(٨)، غزة، فلسطين.
١٩. دولي، خضير. (٢٠١٤). كتابات في بناء السلام والتعايش. مطبعة خاني، دهوك، العراق.

٢٠. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠٢٠). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: ٢٠١٩/٢٠٢٠م. الأمانة العامة، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٢١. رئاسة الجمهورية. (٢٠١٤). نتائج مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. صنعاء، اليمن.
٢٢. الشرعبي، بلقيس غالب. (٢٠٠٠). أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديات الواقع "أنموذج جامعة صنعاء" مؤتمر التعليم الأهلي المنعقد بجامعة الملكة أروى في الفترة ٣-١٣ يونيو، صنعاء الجمهورية اليمنية.
٢٣. صقر، عبد العزيز الغريب. (٢٠٠٥). الجامعة والسلطة. الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٤. الصيرفي، محمد عبد الفتاح. (٢٠٠٩). البحث العلمي - الدليل التطبيقي للباحثين. ط(٤)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٢٥. العادلي، حسين درويش. (٢٠٠٩). المواطنة والتعايش. مركز وطن للدراسات، ع(٨)، مجلد(٢)، بغداد، العراق.
٢٦. عبد الحميد، سلطان. (٢٠١٣). مؤسسات التعليم العالي الجامعي وحقوق الإنسان "برنامج دعوة لإصلاح سياسة التعليم الجامعي في اليمن واقع التعليم الجامعي في اليمن": دراسة ميدانية ط(١)، مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٢٧. عبد الستار، خالد عبد الله. (٢٠١٦). الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات. مجلة التراث العلمي العربي، ع(٣،٢)، العراق.
٢٨. عبد الغفار، عبد السلام. (٢٠٠٣). دعوة لتطوير التعليم الاجتماعي. ط(٢)، عالم الكتب، القاهرة.
٢٩. عبد الوهاب، أحمد عبد الكريم وعبد المجيد، إياد طارق. (٢٠١٨). دور الجامعة في نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الطلاب والشباب. مجلة كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، بغداد، العراق.
٣٠. العكلوك، وردان. (٢٠١٢). السلم الاجتماعي وسبل تعزيزه. ط(١)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣١. عمران، عمر جمعة. (٢٠١٨). بناء السلام في مجتمعات النزاع (دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي). بغداد، العراق.
٣٢. أبو عميرة، حسان زيدان. (٢٠١٨). الجامعات الرسمية في الأردن ودورها في المسؤولية المجتمعية. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد (٤)، الملكة الأردنية الهاشمية.
٣٣. عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٠). الجامعات العربية ... والمسؤولية الاجتماعية. مجلة جامعة القدس، فلسطين.
٣٤. عواد، يوسف ذياب. (٢٠١٤). دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي. مركز جيل البحث العلمي للنشر، ع(٤)، الجزائر.

٣٥. العياشي، زرزور. (٢٠١٧). دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية. مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٠، سكيكدة، الجزائر.
٣٦. الغامدي، يحيى جامد. (٢٠١١). فعالية برنامج إرشادي ديني في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بجدة. رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
٣٧. الغروي، محمد. (١٤١١هـ). السلام في القرآن والحديث. ط(١)، دار الأضواء للنشر والتوزيع.
٣٨. محافظة، علي وآخرون. (٢٠٠٦). التربية الوطنية. ط (١)، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣٩. محمد، إبراهيم عبد القادر. (٢٠١٣). التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩ - ٢٠١٣): دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٤٠. مركز هردو. (٢٠١٧). دعوة إلى السلام: عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، مصر.
٤١. معارز، عباس أمير. (٢٠١٧). السلم المجتمعي بين الوحدة والتعدد-النص القرآني مدخلاً. مجلة مركز بابل للدراسات الإسلامية، ع(٣)، العراق.
٤٢. المعمري، والحاج. (٢٠١٧). نحو أنموذج لخطة استراتيجية لتطوير الأمن الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء أبرز الاتجاهات المعاصرة: دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض السعودية.
٤٣. مكر، عائدة محمد. (٢٠١٣). مؤسسات التعليم الجامعي ومبدأ الشراكة المجتمعية (الواقع والواجب) "برنامج دعوة لإصلاح التعليم الجامعي في اليمن": دراسة ميدانية. مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٤٤. مهدي، عبير سهام. (٢٠١٢). مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجاً. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق.
٤٥. الهادي، شرف إبراهيم. (٢٠٠٥). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية وفق معايير الجودة الشاملة - من أوراق المؤتمر التربوي الخامس: جودة التعليم الجامعي - المنعقد في الفترة من ١١ - ١٣ أبريل. جامعة البحرين، مملكة البحرين.
٤٦. همداني، حامد أشرف. (٢٠١٦). السلم الاجتماعي-ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الإسلامية، كلية اللغات، جامعة بنجاب.
٤٧. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠١٣). تقرير التنمية البشرية. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

٤٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٠٠). القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنية. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٤٩. وزارة الشؤون القانونية. (٢٠١٣). قانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية. مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ب- المراجع الأجنبية:

50. Davis, M. and Others.(2006). Cultivating and maintaining effective action research Partnerships; the DePaul and Oxford House Collaborative. **Journal of Prevention and Intervention in the Community**, Vol.(31), No.(1), PP.2-12.
51. Holmes, Sundra, (1985). Corporate Social: Performance and Present Areas of Commitment, *Academy of Management Journal*, Vol. 20.
52. 295- Hunis, J. et.al. (2017). Degree Availability of Social Ladder Components – Singapore. Conference on Social Peace in East Asian States, B – 14/ May/2017.
53. Carroll, Ariche B., (1991). The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, *Business Horizons*, Indiana University.
54. Oselly, K.(2015).Social Ladderina confrontation of Organize Violence **Journal of Social Sciences**. Vol. (18), No. (3), 412-431.

ج- المراجع الالكترونية:

٥٥. طاهر، عبد الباري.(٢٠١٩). مآزق الحرب والسلام. صحيفة الرؤية،: مقال نشر على الرابط <https://www.alroeya.com> ٢٠١٩/٥/٩م.
٥٦. الطائفي، علي. (٢٠٠٨). مؤتمرات الحوار والتعايش-مفاهيم عامة. شبكة النبا المعلوماتية: www.alnabaa.org 19/10/2020 .
٥٧. عيشان، يحيى. (٢٠١٥). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والأفراد: البرنامج التدريبي المنعقد في دبي من ٩ - ١٣ يناير ٢٠١٥م، المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. <http://www.asrorg.org> ٢٠٢١/٧/١٢م.
٥٨. المالك، عدنان. (٢٠٠٩). دور المنظمات الأهلية في السلم الاجتماعي. ورقة عمل، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩م <http://www.pcdcr.org/arabic> ٢٠٢٠/٨/٢٢م.